اذ لا اعجاز دونه فتشاء الخلط بين نوعي الشرط وعدم الوقوف بينهما بل لم
يجب في التقدير البيان كما عرفت ان اكتفيت ظهر منه ذكر البيان واما تقدير المعارضة
اعني معارضة مدعي النبوة فهو في الحقيقة معنى الاعجاز المعتبر في ركن المعجزة فلا وجه
من الشرائط فضاحب المواقف مع اعترافه بما ذكر حيث قال فان ذكر حقيقة الاعجاز
لم يجب في غاية من الشرائط ثم ان في اعتباره شرطا خفاء عن الشراطي بان
يكون امرا خارقا للعادة مالا استلزام اتاه لزوما بينا فلا وجه لعد كل منهما شرطا
على حدة كما فعل ذلك الفاضل ومن حذى حذوه وانا قلنا اعني معارضة مدعي
النبوة اذ لا معنى لرجوع الضمير الى الامر الخارق لعدم انتظام التسليم المنفي
وهذا ظاهر وان خفي على الفاضل المذكور حيث قال الثالث ان يتعذر معارضته
يعني معارضة المعجزة على ما دل عليه سياق كلامه والثاني في ضمنه ان يكون ظاهر
على وفق دعوى من تحدى به حتى يكون تصديقا فعليا من الله نازلا منزلة
التصديق القولي فلو قال معجزتي انا احيي ميتا فاني بجارح آخر كشق الجيب
لم تدل على صدقه ومنه ان لا يكون مكذبا له فلو قال معجزتي ان ينطق هذا الكتاب
فقال انه كاذب لم يعلم به صدقه بل اذا كان انكاره اكثر وقوي اعتقاده بكذبه
والتفاوت الى العدم فوقه بين الشرطين خلط الكلام في احدهما بالكلام في الآخر
فغلط حيث قال في شرحه لكن قصده من قبيل المواضعة للمدعي اي لا تبدو منه
امتراز عما اذا قال معجزتي ان ينطق هذا الجماد فنطق بامانة معتبر كدواب وتبعه الخياط

العيني

العيني ومنه ان يكون ظاهرا على يده والمراد من ظهوره على يده ان يكون لكن واردة
مدعاه فيه فخلط طلوع الشمس على الوجه المعتاد خارج بهذا القيد فلا حاجة للافتقار عنه
الى قيد الخارق كما زعم الشريف الفاضل على ما تقدم بيانه قال صاحب المواقف وشرط
قوم ينبغي في الامر المعجز ان يكون مقدورا للنبي وليس بشيء لان قدرته هو غير عاد
معجزة ولا فائدة في انه حمل المقدور به على المقدور به خلق كما قدمنا من ان كونه
من الله خلق صحي تحقق التصديق الفعلي منه تعالى اولى الشرائط فالشريف الفاضل
لم يجب في حمل المقدور به المذكور به على المقدور به خلق حيث قال في شرحه
اذا كان مقدورا له كصعود الى السماء ويشبه على الهواء لم يكن نازلا منزلة التصديق
من الله اذ لا يطابق الشرح المشروح ثم انه لم يجب في زعمه ان الصعود والمشي
المذكور مقدوران للصاعد والماشي خلقا ولكن ان تعقل لعل من اعتبر الشرط
المذكور من المعتزلة القائلين بان افعال العباد مخلوقة لهم وان شرط كونها
لمعنى الدلالة على صدق مدعي النبوة لا تحققها لمعنى الاعجاز فالمراد الذي
قصده صاحب المواقف مردود والتعليل الذي ذكره اشرح منطبق على المعلل
ومع ذلك لم يجب فيه لانه ذكره في صدد الشرح لا يخرج للنص فتأمل ومنه ان لا يكون
متعقبا على الدعوى لان التصديق قبل الدعوى لا يعقل واراد التقدم في الكلام
حتى اذا ظهر عقيب الدعوى كفى الدلالة على الصدق وان احتمل ان يكون خلقه
قبل الدعوى فان هذا الاحتمال لا يضر مالم يعلم وقوعه فان قلت هذا الصدق

Copyright King Saud University